العدد (1729) السنة السابعة - الأحد (21) شباط 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

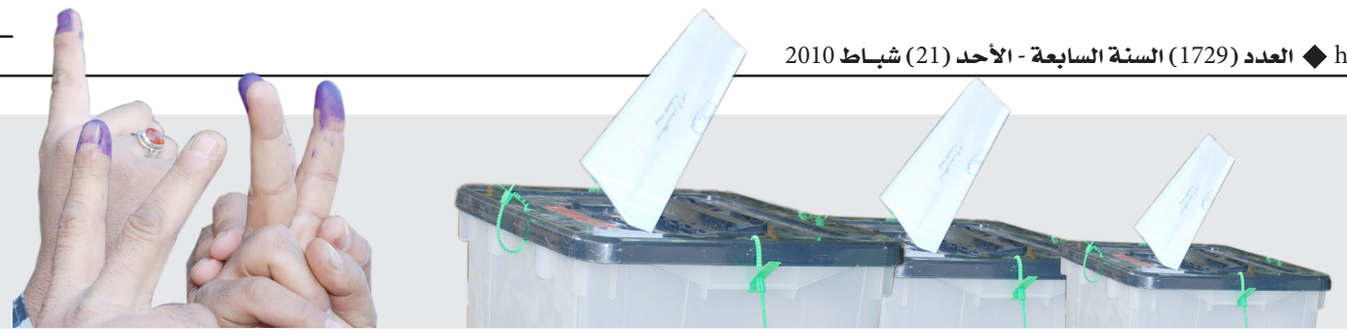

14

الطريق إلى الانتخابات

الرياح والأمطار تبعثر دعايات كلّفت ملايين الدولارات

مصادر لـ(المدى): الفساد السياسي وأموال الخارج ستؤثر على نتائج الانتخابات

بغداد/ بشير الاعرجي

اثرت حالة الطقس لليومين الماضيين بشكل كبير على الدعايات الانتخابية لمرشحي الانتخابات المقبلة، فقد تبعثرت صور المرشحين في شوارع العاصمة جراء الامطار والرياح الشديدتين، ولم تبق الا على قلة من الدعايات تلك التي انفقت عليها ملايين الدولارات.

ووسط هذا المشهد، يطرح سؤال عن الاموال التي تنفقها الاحزاب والشخصيات السياسية في الدعايات، سواء الموجودة في الشوارع او القنوات الفضائية المكلفة بمئات الالاف من الدولارات، وقد يتدرج الحديث، الى مخاوف دخول اموال عبر الحدود للتأثير على نتائج الانتخابات.

النائبة عن التحالف الكردستاني تانيا طلعت قالت: انه لو كانت الشخصيات المشاركة في الانتخابات تحصل على الاموال من الخارج وتنفقها في هذا الشكل المبالغ فيه في الدعايات الانتخابية او شراء اصوات الناخبين، فأن الامر يعد نوعا من انواع الفساد السياسي، لانه لا يعطي منافسة عادلة بين الكتل والشخصيات المختلفة للفوز بمقاعد مجلس النواب المقبل، وبالتالي يؤدي إلى خسارة الاحزاب الصغيرة او بعض الشخصيات التي لديها رسالة معينة وتحاول الدخول في البرلمان.

واضافت في تصريح لـ(المدى) امس السبت: ان المال الذي يأتي من خارج العراق سيؤثر بالتأكيد على نتائج الانتخابات، وقد فشل البرلمان خلال جلساته السابقة في اقرار قانون الاحزاب، ولو تم تشريعه فأن حركة الاموال التي تنفقها الاحزاب سيتم تنظيمها وكذلك فأن المواطن او الناخب سيعرف من اين تأتي اموال الشخصيات التي تتقدم للمنافسة على البرلمان، واستدركت طلعت بالقول: لكن، بعض الشخصيات السياسية داخل مجلس النواب ومن باب تغليب المصلحة الذاتية على حساب العراق فقد قامت بتعطيل اقرار قانون الاحزاب ومعارضته، لاسباب غير منطقية، لان اقرار القانون سيجعلها ملزمة بكشف مصادرها المالية.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد قال في تصريحات صحفية سابقة ان اموالا طائلة دخلت الى بلاده في مسعى لتغيير نتائج الانتخابات العامة التشريعية المقررة في السابع من شهر آذار المقبل. واضاف ان البعثيين وجدوا انه لا مجال للانقلابات لذلك لجأوا الى التسلل عبر شعارات براقة للوصول الى السلطة. ودعا الناخبين الى النظر في خلفية مطلقي تلك الشعارات قبل الادلاء باصواتهم وعدم الانسياق خلف بعض وسائل الاعلام التي تروج للفراغ الدستوري والامني خلال الانتخابات ومرحلة تشكيل الحكومة، مؤكدا ان استخدام المال العام لشراء اصوات الناخبين خيانة للدين والوطن.

من جهتها اكدت النائبة انعام الجوادي ان الاموال التي تدخل الى البلد لغرض الحملات الانتخابية تدخل بصورة غير رسمية. وقالت الجوادي بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي: توجد عدة طرق لتهريب الاموال ليس في العراق فقط وانما في كل دول العالم، فهناك دخول غير شرعي للاموال تقوم به جهات سياسية متعددة في العراق، وهناك من يعمل في الاجهزة الامنية، ومنهم مع سياسة الدولة ويوجد من هو ضد سياسة الدولة وهذه احدى المنافذ لتهريب الاموال.

واضافت: لا نحتاج الى ادلة لاثبات هذه الامور، فنحن نراها على الارض وهي واضحة، فقد تجسدت هذه الاموال بما تراه من دعاية انتخابية وشراء اصوات وهذا دليل كاف على انها لم تكن من داخل العراق بل من دول الجوار والهدف منها تغيير نتائج الانتخابات عن طريق شراء الاصوات. وعبرت الجوادي عن ثقتها بأن المواطنين سيأخذون هذه الاموال ولاينتخبون الجهات التي دفعتها لهم، واعتبرت استخدام هذا الاسلوب في الترويج الانتخابي اهانة للناخب العراقي.

ومن الصعب اثبات عمليات تدفق الاموال من الخارج للتأثير على نتائج الانتخابات، وفي هذا الصدد يقول النائب قاسم عطية الجبوري عن ائتلاف دولة القانون ان الكثير من القوائم لديها ارتباطات ومساعدات وتحصل على اعانات من دول مجاورة. واضاف: لا نستطيع وضع اليد على هذه الاموال لانها لاتأتي بشكل رسمي وانما على شكل حوالات ودعم مادي ولوجستي لتغيير العملية الانتخابية، وهذا ما شاهدناه، فبعض المرشحين الذين كانوا خارج العراق يعطون اموالا لبعض الناخبين ويشترون ذممهم.

وشدد الجبوري على نشر اكبر عدد من المراقبين المحليين والدوليين، اما مسألة السيطرة على الاموال التي تدخل العراق فهي غير ممكنة لان من يأتي بهذه الاموال، لن يأتي بها على مرأى ومسمع الناس وانما بطرق شتى يستطيع ان يوظفها متى ماشاء.

الدعايات الانتخابية تكلف اموالاً طائلة

انتخبوا وغيّروا ..

كلام الليل ...

عامر القيسي

اكثر من استطلاع في مختلف وسائل الاعلام حول الحملات الدعائية للمرشحين كشفت للعموم حقيقة العلاقة المهزوزة بين المواطن والسياسي الحكومي والبرلماني على حد سواء، والسبب لايحتاج الى عجب فقد شبع المواطن كلاما معسولا عن منجزات من صنع الخيال أو الاوهام أو الاستهلاك . وهو يخشى في الفورمة الساخنة لتقديم عروض مغرية للناخب ان يلدغ من الحجر نفسه مرتين فيهرول وراء الكلام ليكتشف انه سراب في سراب!

جاري ابو محمد سألني مساعدته في من ينتخب فقلت له دون تردد انتخب قائمة اتحاد الشعب، تأفف الرجل وقال: هذولة جماعتك الشيوعيين. قلت له طيب انتخب قائمة الأئتلاف فتأفف بعمق من صدره وقال "استاذ موكلبنا خلص" تواصلت معه وقلت: يا ابو محمد انتخب التحالف الكردستاني، حدق بوجهي وقال ساخطا "يمعود هذولة ملتهين بنفسهم" . قلت مع نفسي "اللهم طولك ياروح" وطرحت عليه اختيار قائمة دولة القانون، عدل ابو محمد من جلسته وقال "صدك جذب كهرباء ما شفنا من عدهم ولا حصه مال اوادم" فقلت له بعد ان نفد صبري: ابو محمد الله يخليك انتخب القائمة العراقية وخلصني، زم شفتيه وقلب مسبحته يمينا ويسارا وقال" هذوله اربعة وعشرين ساعة زعلانين" ولكي لا اطيل عليك القصة عزيزي القارئ، فقد بقيت اطرح الخيارات تلو الخيارات على ابو محمد وهو يبرر لي رفضه من خياراتي، ولا اخفيكم سرا ان كل "رفوضاته" كانت مقنعة بالنسبة لي الى الحد الذي شككني بالخيارات التي في رأسي باعتباري مواطنا قرر الاشتراك في الانتخابات والتصويت رغم المخاوف والتهديدات.

المحصلة ايها السادة اني وجدت نفسي امام مواطن عادي يمتلك حسا نقديا قويا وصحيحا في الوقت نفسه، وهي صفة نادرة حتى في السجالات بين سياسيينا الكرام من على شاشات الفضائيات. وللعلم فان ابو محمد رجل لايقرأ ولا يكتب لكنه مهووس بمتابعة الاحداث السياسية وما زال من جيل "كال ابو لندن" و"كال ابو اسرائيل" تعبيرا عن عدم ثقة المواطن بالاعلام العربي الذي كان يتحدث عن انتصارات تأريخية في الوقت الذي كانت فيه عواصم عربية مهددة بالسقوط.

الاستطلاعات وحواري المتعب مع جاري ابو محمد منحني بعض الثقة من ان لدينا مواطنا ربما سيجيد الاختيار هذه المرة ولن ينخدع لا بالشعارات ولا بالوعود التي يشم منها رائحة الخديعة والمزايدات بمختلف اشكالها والوانها، وابو محمد ليس فردا، انه ظاهرة عراقية على ما اظن، رغم ما يعتقده البعض من اننا شعب بلا ظواهر! ولست حقيقة مفرط التفاؤل في قراءة مثل هذه الظواهر لكنني اعتبرها مؤشرات حقيقية بل هي قاعدة لتشكل وعي آخر لايذهب وراء غريزة القطيع، بل يذهب الى اختيارات شخصية حتى وان عزفت على اوتار مختلفة!

قد يزعل جاري العزيز ابو محمد لانه في كل مرّة اذكره كمثال كما يقول لي " يمعود مو سويتني فرجة لامة محمد" ولكي اخفف من زعله اقول له "ابو لندن كال بعض الاحزاب تشتري الاصوات بالبطانيات وحلفان اليمين" والفهيم يفهم!

كريستوفر هيل يتوقع أن يشهد العراق انتخابات جيدة

واشنطن/ كونا

قال السفير الامريكي في العراق كريستوفر هيل: انه يتوقع ان تكون الانتخابات البرلمانية المقررة في العراق في السابع من شهر المقبل "جيدة" وذلك رغم المخاوف الامنية التي اثارها المسؤولون العسكريون الامريكيون.

وقال في ايجاز صحفي في المركز الصحفي الاجنبي في واشنطن حول المخاوف الامنية المحتملة بعد الانتخابات: ان "الوضع الامني في عام ٢٠١٠ ليس كما كان في عام ٢٠٠٥" موضحا انه على خلاف عام ٢٠٠٥ لن يتم نشر القوات في مراكز الاقتراع ولن يتم فرض حراسة على صناديق الاقتراع في الانتخابات البرلمانية هذا العام. واضاف هيل "انه سيتم اتخاذ كل التدابير المتعلقة بالانتخابات ولدينا كل الاسباب التي تجعلنا نعتقد انها ستكون انتخابات جيدة".

وقال: ان التوقعات تشير الى ان الحكومة العراقية "ستشارك بشكل مناسب وكامل" في العملية الانتخابية مضيفا ان "انتخابات السابع من اذار المقررة في العراق ربما تكون إلهاما لدول اخرى في العالم" لكنه اشار الى ان "العملية تتعلق بشكل كامل بالعراقيين". وكان المسؤولون الامريكيون في العراق ومن بينهم البريغادير جنرال كيفين مانغوم الذي يراقب الدور الامريكي في شرقي بغداد حذروا من ان انتخابات متنازعا عليها العراق قد تشعل مجددا نار الفتنة الطائفية وتثير فوضى سياسية. وثارت هذه المخاوف بعد يوم من تفجير انتحاري اسفر عن مقتل ١١ شخصا على الاقل في هجوم متعلق بالانتخابات بشكل واضح بالقرب من مبان حكومية في محافظة الانبار. كما اشارت الانباء الى ان مسلحين مجهولين فتحوا نيران اسلحتهم على احد شيوخ العشائر المرشح للانتخابات في منطقة الدورة، فأردوه قتيلا مساء الجمعة. واعترف هيل بان عملية الانتخابات "طريق وعر" لكنه قال ان الانتخابات البرلمانية ستدفع العراق الى الامام وستساعد على الاستمتاع بتجربة تقديم العراق للمجتمع الدولي".

وتحدث هيل الى جانب قائد القوات الامريكية في العراق الجنرال رايموند اودييرنو مع عدد من كبار المسؤولين بينهم الرئيس باراك اوباما ونائب الرئيس جو بايدين ووزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون ووزير الدفاع روبرت غيتس حول الانتخابات القادمة.

الحسيني لـ(المدى): عدد ناخبي الخارج مليون وأربعمائة ألف

منح لجان مراقبة انتخابات الداخل حق متابعة الاقتراع خارج العراق

بغداد/ غزوان عمران

قالت رئيسة الدائرة الانتخابية في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حمدية الحسيني ان المفوضية منحت جميع لجان المراقبة المحلية والعربية والدولية المشرفة على الانتخابات داخل البلاد حق متابعة اقتراع الخارج.

واضافت الحسيني في تصريح لـ(المدى) امس السبت، ان العدد التقريبي للناخبين من عراقيي الخارج المؤهلين للاقتراع يبلغ مليوناً واربعمائة الف شخص. واشارت الى ان انتخابات الخارج ستتم بطريقة التصويت دون اعتماد سجل الناخب، كما ان مدة الاقتراع فيها تستغرق ثلاثة ايام.

وفي غضون ذلك، اعلن مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في سوريا عن وصول الوجبة الاولى من مواد الاقتراع المخصصة للعملية الانتخابية التي ستجري في الخامس والسادس والسابع من شهر اذار المقبل للعراقيين في سوريا. وقال مدير مكتب مفوضية الانتخابات في سوريا حيدر عبد علاوي، أن مواد الانتخابات وصلت من مخازن المفوضية في تركيا الى دمشق، مشيرا الى ان هذه الوجبة هي الأولى وشملت منصات الاقتراع وعدة التدريب التي أرسلت إلى قاعات تدريب موظفي مراكز الانتخابات.

وأضاف: تم وضع هذه المواد في مخازننا بمنطقة عقربا وخصصت لها حماية من قبل الجانب السوري عبر اللجنة التنسيقية وحماية إخرى من مكتبنا. واوضح علاوي أن مكتب انتخابات العراقيين في سورية ما زال بانتظار وصول الوجبات الأخرى من دول الصين والإمارات ولبنان.

من جانبه، قال مدير مكتب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات في هولندا وائل محمد الوائلي، إن العمل جار لاستكمال الاستعدادات ليوم الاقتراع الذي سيصادف الخامس من شهر آذار القادم. وأضاف الوائلي بحسب"راديو سوا" أنه تم "استقبال مواد الاقتراع وتم حفظها في مخازن آمنة". وأشار الوائلي إلى أن المفوضية تمكنت من افتتاح مركز انتخابي وحيد في بلدية اوتورخت يضم ٢٥ محطة اقتراع، بعد اللقاءات التي عقدتها مع وزارة الخارجية الهولندية وممثلين عن بلدية المدينة. ولفت الوائلي إلى أن أعداد الناخبين الموجودين على أراضي المملكة الهولندية والبلدان المجاورة لها، يصل إلى أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف ناخب. ويشار إلى أن مكتب المفوضية في هولندا أقام عدداً من ورش العمل واللقاءات المتلفزة، لتعريف الناخبين بآليات التصويت، فضلا عن تعريفهم بالمستمسكات الواجب توافرها بحوزتهم أثناء وجودهم في مراكز الاقتراع.

رصد مخالفات انتخابية في بابل وصلاح الدين وديالى

بغداد- بابل/ اقبال محمد والمدى

رصدت اللجان التابعة للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومنظمات المجتمع المدني المختصة بمراقبة ومتابعة سير الانتخابات عددا من المخالفات في محافظات العراق المختلفة.

وقال مسؤول اعلام مكتب المفوضية المستقلة للانتخابات في محافظة بابل امير حسين ان لجان الرصد التابعة للمكتب والبالغ عددها ٣٧ لجنة رصدت مخالفات في الحملة الدعائية وابلغت ٨ كيانات سياسية بضرورة رفعها. وذكر حسين ان المخالفات التي تم رصدها تتمثل بوضع الدعاية الانتخابية في غير اماكنها التي تم تحديدها من قبل المفوضية ومديرية بلدية الحلة واستخدام المواد اللاصقة مشيرا الى ان مكتب المفوضية ابلغ الكيانات المخالفة بضرورة رفع التجاوزات في غضون ٤٨ ساعة والا فانهم سيتحملون الاجراءات القانونية.

وفي ديالى، أعلنت شبكة حمورابي لمراقبة الانتخابات تسجيل أكثر من ٢٥ خرقا للدعاية الانتخابية منذ انطلاق حملة الأحزاب والكتل السياسية المشاركة بالانتخابات البرلمانية المقبلة، مؤكدة أن معظم الخروق تمحورت حول تمزيق الملصقات الانتخابية. وقال مدير مكتب الشبكة في المحافظة أحمد جسام بحسب "السومرية نيوز"، إن "لدى الشبكة فريقاً مراقباً من عدة آلاف عنصرمنتشرين في جميع الوحدات الإدارية، ويتولون مهمة رصد الحملة الدعائية للأحزاب والكتل السياسية منذ تاريخ انطلاقها في الثاني عشر من شباط الجاري"، مبيناً أنهم "رصدوا حتى الآن أكثر من ٢٥ خرقاً للدعاية الانتخابية تمحور معظمها حول تمزيق ملصقات انتخابية لبعض الأحزاب في مناطق متفرقة، إلى جانب نشر ملصقات انتخابية قرب بعض السيطرات ونقاط التفتيش للقوى الأمنية". وأضاف جسام أنه "جرى إعداد تقارير رسمية بتلك الخروق ورفعت إلى مفوضية الانتخابات في مركز المحافظة"، مبيناً أنه "تمت إزالة جميع الملصقات التي وضعت قرب نقاط التفتيش في ظل تعاون كبير مع المفوضية".

يذكر أن مفوضية الانتخابات في محافظة ديالى كانت قد أعلنت أن ٢٢ كياناً سياسياً سوف تشارك في الانتخابات البرلمانية المقبلة، وتتنافس فيما بينها لملء ١٣ مقعداً تمثل حصة المحافظة في البرلمان القادم، فيما توقعت أن يشارك في عملية التصويت ما لا يقل عن ٨٠٠ ألف ناخب.

وفي صلاح الدين، رصدت مفوضية الانتخابات في المحافظة عدة مخالفات لدى بعض الكيانات السياسية في المحافظة واتخذت الاجراءات القانونية بحقهم.

وقال مصدر مسؤول في المفوضية بحسب وكالة انباء الاعلام العراقي: ان المفوضية فرضت غرامات مالية تقدر بـ(١٥) مليون دينار ضد كيانين سياسيين مع توجيه انذار للمرشحين المخالفين لضوابط الحملة الدعائية واصدار امر برفع التجاوزات خلال (٢٤) ساعة وفي حالة عدم المثول لقرارات المفوضية سوف يتم اتخاذ الاجراء القانوني بحقهم حسب اوامر رئيس لجنة رصد المخالفات الانتخابية.

رأي عام

لمن ستصوت النساء في الانتخابات المقبلة ؟

المعادلات الرياضية لاتقبل الخطأ او الشك، وبما ان عدد النساء حسب التقديرات في العراق يفوق عدد الرجال فالمعادلة الصحيحة يجب ان تكون عدد النساء في البرلمان اكثر من النواب الرجال، لكن الغريب انه لولا (الكوتا) ربما لما استطاعت اي امرأة ان تصل الى قبة البرلمان. اختلال المعادلة الرياضية يرجع الى عدم تصويت الرجال للمرأة ولا المرأة نفسها صوتت لبنت جنسها، ومع اقتراب يوم الاقتراع استطلعنا آراء مختلفة حول فكرة التصويت للمرأة في الانتخابات القادمة.

بغداد/ وائل نعمة

هناء ادوارد الناشطة النسوية تقول "سأصوت لامرأة، لاني مقتنعة بوجود الكفاءة لدى الكثيرات من المرشحات ومن النساء بشكل عام، وهذا يعود لإيماني بفكرة وجوب ارتقاء المرأة الى المواقع السياسية والسيادية والتشريعية وان تقف على نفس الخط مع الرجال". وتعتقد ادور بأن سبب عدم وصول المرأة للمستوى المطلوب والمتوقع منها يعود الى الموروث الثقافي الذكوري السائد في المجتمع العراقي والذي صنف الرجال للعمل والنساء للبيت، وهذه المقولة خاطئة ويجب تصحيحها. وعن سؤالنا بشأن امكانية قيام رجل بالتصويت لامرأة في الانتخابات القادمة، اوضحت قائلة "لاحظت حماس البعض من الرجال وخصوصا من الشباب للتصويت لنساء في الانتخابات القادمة بسبب ادراكهم أهمية دور المرأة في بناء المجتمع".

فيما قالت الباحثة الاجتماعية والناشطة النسوية رجاء كمال الدين "انا نصيرة النساء وطبعا سانتخب امرأة، وانا مؤمنة بالمساواة بين الرجل والمرأة ويجب ان يقفا جنبا الى جنب في كل ميادين الحياة والعمل". وترى الباحثة أنها ليست متعصبة للمرأة بقدر اهتمامها بالانسان الكفوء والذي يناسب المركز التشريعي والحكومي الذي سيتبوأه مهما كان جنسه. واضافت "هناك الكثير من الرجال المناصرين للمرأة وعلى مر الحقب والازمان تجد المرأة من يناصر قضاياها ويدافع عنها، وفيما يخص الانتخابات القادمة فأن الرجال يمكن ان ينتخبوا امرأة لو وجدوا فيها القدرة والكفاءة على اداء دورها". في حين قال الصحفي عبدالرزاق الصافي "من الممكن ان انتخب امرأة، لان المرأة والرجل لايختلفان عن بعضهما في مجال العمل، وان الكوتا التي وضعت للمرأة وضعت في فترة معينة كي تعطيها دورا ايجابيا في الحياة السياسية ، ولكن على النساء الان ان يكسرن هذا الطوق ويؤكدن قدرتهن على العمل وان يحصلن على اكثر مما خصص لهن في الكوتا، وان تحصل المرأة على هذه النسبة بمجهودها وليس عن طريق نسبة من المقاعد المحجوزة باسمها". ويرى الصافي بأن المرأة لاينقصها شيء فالتجارب العالمية اثبتت ان هناك الكثير من النساء اللواتي حققن مراكز متقدمة في العمل السياسي مثل انديرا غاندي وتاتشر، وقبلهن كانت روزا لوكسنبورغ، وغيرهن الكثيرات حتى في التاريخ الاسلامي كان فيه بعض النساء القياديات اللواتي كان لهن دور حتى في الدعوة الى الاصلاح الديني.

في المقابل قالت سليمة علي ٤٠ عاما (موظفة) "لتبتعد المرأة عن دهاليز السياسة فتلك لعبة خاصة بالرجال ولن تستطيع المرأة ان تخوض غمارها، وهذا العمل المضني يمكن ان يشغلها عن بيتها بأمور لن تصل فيها إلى أي نتيجة. فيما قالت علياء قاسم ٣٠ عاما (ربة بيت) بأنها ستصوت لصالح الرجال في الانتخابات القادمة، كما انها صوتت في الانتخابات السابقة سواء أكانت النيابية ام انتخابات مجالس المحافظات، وستصوت لمن تعتقده كفوءا، كما انها ترى بأن المرحلة الحالية التي تعيشها البلاد هي بأمس الحاجة لقيادات رجالية لها القدرة على المواصلة والتحمل لبناء مستقبل العراق. واضافت"ان اختياري للرجال لا يعني باي شكل من الاشكال ان النساء غير قادرات على تقديم الخدمة للبلاد، لكنني ارى ان الانتخابات القادمة ستضع النواب والمسؤولين امام تحديات كبيرة وارى ان الرجل في الوقت الحاضر هو الاقدر على تحمل المسؤولية والنهوض بواقع العراق".

لكن سوزان عامر (مدرسة) ترى ان المرأه تستطيع ان تخدم البلاد من مواقع اخرى لكنها لاتستطيع ان تعمل في اغلب مفاصل الدولة بحكم طبيعتها التكوينية، واوضحت "لا أتوقع ان توفر لي أمرأة ستفوز بمقاعد نيابي أمنا في منطقة ما، لان المرأة بطبيعتها الخلقية والتكوينية غير قادرة على العمل في اطار هذه المجالات وهي قليلة الخبرة أصلا". وتابعت "هذا لا يعني مطلقا ان نحرم المرأة من حق المشاركة السياسية في بناء الدولة فعلى العكس فقد اثبتت المرأة العراقية نجاحها لكنني ساحرص على انتخاب الرجال دون النساء".

اما حلا صادق ٢٠ سنة، طالبة جامعية، فقد ذكرت انها سوف تنتخب الشخص الذي تراه مناسبا لاداء هذا الواجب الوطني المهم بغض النظر عن كونه رجلاً او امرأة. واشارت الى وجود المرأة العراقية في العمل السياسي بات ملحا لانها مواطنة ولها نفس الحقوق والواجبات التي تمنح للرجل.